

الاتحاد الأوروبي يبحث منح اوكرانيا ومولدافيا وضع الدولة المرشحة لعضويته



أعلن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال الإثنين أن "قادة دول الاتحاد الـ27 سيناقشون في قمّتهم المقرّرة يومي الخميس والجمعة في بروكسل مسألة منح كلّ من أوكرانيا ومولدافيا وضع الدولة المرشحة للانضمام إلى التكتل.

وأوضح ميشال أن "القرار بشأن الموافقة على حصول أوكرانيا ومولدافيا على وضع الدولتين المرشّحتين رسمياً لعضوية الاتحاد، والذي كانت المفوضية الأوروبية أوصت الدول الأعضاء بالموافقة عليه، يجب أن يصدر بالإجماع.

وكتب ميشال في رسالة الدعوة التي وجّهها إلى قادة الاتحاد للمشاركة في القمّة "لقد حان الوقت للاعتراف بأنّ مستقبل أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا هو داخل الاتحاد الأوروبي. سأدعوكم لمنح وضع الدولة المرشّحة لكلّ من أوكرانيا ومولدافيا. وبالموازاة، سنواصل تزويد أوكرانيا بدعم إنساني وعسكري واقتصادي ومالي قوي".

وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أوصت الأسبوع الماضي القادة الأوروبيين بالموافقة على منح أوكرانيا ومولدافيا صفة الدولة المرشحة رسمياً للانضمام إلى التكتل. أما بشأن جورجيا فقالت إنّه لا يزال يتعين على هذا البلد إجراء إصلاحات للحصول على هذا الوضع.

وقالت فون دير لاين إنّ "المفوضية توصي المجلس أولاً بإعطاء أوكرانيا أفقاً أوروبياً، وثانياً بمنحها وضع المرشحة. وهذا بالطبع شريطة أن تنفذ الدولة عدداً من الإصلاحات المهمّة".

وأضافت "نعلم جميعاً أنّ الأوكرانيين مستعدّون للموت من أجل الدفاع عن تطلّعاتهم الأوروبية. نريد لهم أن يعيشوا معنا، من أجل الحلم الأوروبي".

وقدّمت روسيا ترشيحها في أواخر شباط/فبراير بعيد بدء الغزو الروسي لأراضيها.

ولم يسبق أن تمّ إصدار رأي في وقت قصير كهذا بشأن طلب ترشّح، وهي حالة طارئة بسبب الحرب ويضعها الأوروبيون في إطار دعمهم لأوكرانيا في مواجهة روسيا.

ولتصبح دولة ما مرشحة رسمياً لعضوية الاتحاد الأوروبي عليها أن تلبّي سلسلة من المعايير السياسية (الديموقراطية وسيادة القانون وحماية الأقليات)، والاقتصادية (اقتصاد السوق القابل للاستمرار)، والالتزام بإدخال قواعد القانون الأوروبي.

وتربط أوكرانيا أساساً بالاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة دخلت حيّز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2017.

وما زال الفساد مستشرياً في أوكرانيا. ففي تقريرها لعام 2021، صنفت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية هذا البلد في المرتبة 122 من أصل 180. وهذا أفضل مما كانت عليه في 2014 (المرتبة 142)، لكنها ما زالت بعيدة جداً عن جيرانها في الاتحاد الأوروبي (الأسوأ بلغاريا في المرتبة 78).